منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون
البند ١٩ من جدول الأعمال

ج٥٧/ وثيقة معلومات/٣
١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤
A57/INF.DOC./3

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

بناء على طلب المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخـــرى فـــي جنيـــف، يتشرف المدير العام بإحالة التقرير المرفق إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين.

الملحق

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الصحة

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

المقدم لجمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين، جنيف

مايو، ٢٠٠٤

مقدمة

١- مازالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل إجراءاتها القمعية وممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، حيث أمعنت في انتهاكاتها لحقوق المواطنين الفلسطينيين على مدار ١٢٩٣ يوماً بدءاً من ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى إعداد هذا التقرير. وذلك باستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة، إذ استخدمت الوسائل القتالية الثقيلة، كالطائرات من نوع إف ١٦ والطائرات المروحية المقاتلة والدبابات والرشاشات الثقيلة. كما غالت في اعتداءاتها ضد القطاع الصحي الفلسطيني وواصلت اعتداءاتها على حياة وسلامة وحرية تنقل أفراد الطواقم الطبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث أطلق الجنود الإسرائيليون الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع، وحتى القذائف المدفعية، باتجاه الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، كما تم اقتحام بعض المستشفيات والمراكز الطبية.

٢- مازالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل سياستها في منع التجوال ضد المناطق الفلسطينية حيث بلغ معدل الفترات الزمنية التي فرضت فيها منع التجوال على المدن والقرى الفلسطينية ٣٠٪ من مجموع الأيام. ومدينة الخليل هي أكثر المناطق التي تعرضت لساعات منع التجوال بما مجموعه ٥٨٢٨ ساعة من إجمالي ٩٩٦٥ وبمعدل ٥٨,٥٪ بينما كان معدل ساعات منع التجوال ٤١,٦٪ في مدينة نابلس و٣٩,٦٪ في مدينة طولكرم من مجموع الساعات.

الشهداء والجرحى

٣- سجلت أقسام الطوارئ في المستشفيات الفلسطينية ٣٥١ ٤٩ جريحاً و٣٤١٥ شهيداً، وتبلغ نسبة الشهداء ما بين ١٥ إلى ٤٥ سنة ٧٥,٨٪، ونسبة الأطفال من الشهداء حتى عمر ١٨ سنة ٢٢,٢٪ من مجموع الشهداء.

استهداف الرضع وأطفال الروضات

٤- بلغ عدد الذين استشهدوا من الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٧ طفلاً، بينما بلغ عدد الجرحى بينهم ٦٧ طفلاً. ووصل عدد الشهداء من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات (رياض الأطفال والحضانات) منذ بداية الانتفاضة ٥٨ شهيداً، منهم ٣٢,٨٪ استشهدوا نتيجة منع قوات الاحتلال الإسرائيلي سيارات الإسعاف التي تقلهم من المرور على الحواجز العسكرية الإسرائيلية. كما أن ٢٤,١٪ منهم استشهدوا نتيجة استهدافهم برصاص حي، و٣٧,٦٪ تلقوا عدة إصابات في جميع أنحاء الجسم.

٥- ويعتبر قتل الأطفال الفلسطينيين انتهاكاً واضحاً لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة لعام ١٩٤٧، وإعلان الجمعية العامة بشأن حقوق الطفل لسنة ١٩٥٩، واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، كما تشكل تلك الانتهاكات خرقاً واضحاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩. وتعتبر إسرائيل مسؤولة كذلك عن حوادث قتل وجرح الأطفال وغيرهم من المدنيين الفلسطينيين جراء انفجار الألغام ومخلفات الجيش من الذخيرة، أو الأجسام المشبوهة، استناداً للبروتوكول الخاص بشأن حظر وتقييد استخدام الألغام والشرك الصادر في جنيف في ١٠ أكتوبر ١٩٨٠.

استهداف الطلاب والمدرسين

٦- فقدت أسرة التربية والتعليم الفلسطينية ٤٥٢ طالباً وطالبة أعمارهم تقل عن ١٨ سنة، بما يصل إلى عشرين صفاً مدرسياً، ويكاد يمثل مدرسة كاملة. كما جرح ٣٠١٨ طفلاً منتظمين على مقاعد الدراسة وأصيب المئات منهم بإعاقات وعاهات دائمة، بينما استشهد ١٩٥ طالباً جامعياً وجرح ١٢٤٥، بالإضافة إلى استشهاد ٢٧ معلم مدرسة و٣ موظفين في الجامعات، و٧ عاملين إداريين في قطاع التعليم.

سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية

٧- تعرض ٤٥١ فلسطينياً للاغتيال والتصفية الجسدية خارج إطار القانون وبطريقة متعمدة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة بما فيها القصف بالصواريخ من طائرات الأباتشي وطائرات إف ١٦ على المباني السكنية، وسيارات المدنيين الفلسطينيين. وتشكل عمليات الإعدام خارج نطاق القانون (سواء عمليات الاغتيال أو القتل العمد) انتهاكاً صارخاً لمعايير القانون الدولي الإنساني، ومن ذلك المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩، التي اعتبرت القتل خارج نطاق القانون من المخالفات الجسيمة للاتفاقية. وتعتبر المخالفات الجسيمة بدورها جرائم حرب حسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.

هدم المباني والمنازل

٨- تشكل الاعتداءات الإسرائيلية على المنازل السكنية والمواقع والممتلكات المدنية الأخرى انتهاكاً واضحاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. فالمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنص على أنه:

"يحظر على دولة الاحتلال الحربي أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

كما تحظر المادة ١٤٧ من ذات الاتفاقية "القيام بأعمال تدمير واغتصاب على نحو لا تبرره ضرورات حربية". وتعتبر مثل هذه الانتهاكات من المخالفات الجسيمة للاتفاقية.

٩- تمثل سياسة هدم بيوت الفلسطينيين واحدة من سياسات الاحتلال الإسرائيلي البالغة القسوة. حيث واصلت قوات الاحتلال تدمير الممتلكات الخاصة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية. وقامت بإلحاق الأضرار بما لا يقل عن (٦٠ ٧٨١) وحدة سكنية ومنشأة عامة وخاصة، (٧٠٪ منها في محافظات الضفة الغربية، و٣٠٪ في قطاع غزة). ٢١,٥٪ من عدد المباني المتضررة في الضفة الغربية في محافظة جنين و١٨,٨٪ في محافظة بيت لحم. ٣٩,١٪ من إجمالي عدد المباني المتضررة في قطاع غزة في محافظة رفح، وقد دمر ١٩,٦٪ من هذه المنازل بصورة كاملة. وأدت السياسة الإسرائيلية إلى فقدان ٠٠٠ ١٦ فلسطينياً بيوتهم بالكامل ليصبحوا بدون مأوى.

١٠- عدد المباني التي هدمت بشكل كلي ٤٨٦٧؛ عدد المباني المتضررة جزئياً ٣٤٤ ٥٥؛ عدد المباني العامة المتضررة ١٥٨؛ عدد المباني والمنشآت الأمنية المتضررة ٤١٢.

سياسة الاعتقال الإسرائيلية

١١- واصلت قوات الاحتلال حملات الاعتقال شبه اليومي التي طالت الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، وقامت سلطات السجون الإسرائيلية أحياناً بمهاجمة غرف السجناء والاعتداء عليهم بالضرب وبإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، ما أدى في كثير من الحالات إلى إصابة بعضهم بجروح، ومازالت بعض السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية تفتقر إلى المرافق الصحية المناسبة. فمعظم السجون تعاني من عدم النظافة وضيق المساحة وانتشار الفئران والصراصير. كذلك لا تتقيد إدارات السجون دائماً بتوفير العلاجات الطبية اللازمة للأسرى المرضى وفقاً لحالة المريض أو وصفة الطبيب، وتمنع إدارات السجون أطباء من خارج المعتقل من فحص المرضى ومتابعة علاجهم، رغم افتقار السجون إلى أطباء مقيمين أو حتى إلى ممرضين مؤهلين. ومن الجدير بالتنويه، أن السلطات الإسرائيلية تحتجز آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون ومراكز توقيف خارج حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مخالفة بذلك المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه يُحتجز الأشخاص المحميون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا.

الجدار الفاصل

١٢- ومن أبرز سمات العام الحالي للانتفاضة هو شروع حكومة شارون في بناء الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي أنهت قبل فترة وجيزة بناء ١٦٥ كم، حيث تم عزل ١٦ قرية عزلاً كاملاً وحوالي ٥٠ قرية تم عزلها عن أراضيها. وتبين الإحصائيات مدى الآثار المترتبة والتي سوف تترتب على استكمال بناء الجدار الفاصل حيث يعيش في هذه المنطقة حوالي ٦٦٠ ٥٨٣ نسمة (٩٧ ألف أسرة) بمعدل ١٦٪ من السكان (على طول الجدار العازل المبني والمنوي بناؤه بطول ٦٥٠ كم) منهم ٢٦٠ ١٩ مسناً وأكثر من ربع مليون أعمارهم أقل من ١٥ سنة، وحوالي (٦٤٢ ١٠٥) طفلاً أعمارهم أقل من ٥ سنوات. ويبلغ عدد مرضى الأمراض المزمنة كالسكري والضغط والقلب والكلى والأمراض السرطانية وغيرها حوالي (٣٤٦ ٢٣ مريضاً) والمعاقين حوالي ١١ ألف، وأغلبهم يحتاجون إلى خدمات طبية تشخيصية وتأهيلية في مدن الضفة الغربية وغزة خارج جدار الفصل العنصري. كما أن هناك حوالي ١٧٠ ألف طالباً وطالبة في ٣٢٠ مدرسة سيكونون خارج الجدار العازل، إن هذا سيؤدي إلى حرمانهم من تلقي خدمات الرعاية الصحية المدرسية.

١٣- كما ستؤثر هذه الإجراءات على برامج الصحة الإنجابية للمرأة الفلسطينية، وخاصة رعاية الحوامل وبعد الولادة حيث تشير التقارير إلى حاجة ما يزيد على ٢٥٠٠ امرأة حامل لديهن مضاعفات أو أنهن يُصنّفن ضمن الحمل الخطر إلى عناية ورعاية في المراكز الطبية المتخصصة في المدن خارج جدار الفصل العنصري.

الوضع الاقتصادي

١٤- وصلت نسبة الإعالة الاقتصادية (وهي عدد الأفراد من السكان الذين أعمارهم أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة مقسومة على عدد الأشخاص الذين أعمارهم ما بين ١٥-٦٥ سنة) في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ٦,٠ في عام ٢٠٠٣ أي معدل ارتفاع ٢٥,٠٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٠. وارتفعت نسبة العمال الذين لا يعملون إلى ٣٠,٩٪ من قوة العمل وفقاً للتعريف الموسع للبطالة. هذا، وقد فقدت أكثر من نصف الأسر الفلسطينية ٥٠٪ من دخلها الاعتيادي خلال العام ٢٠٠٣.

١٥- وقد قدر البنك الدولي أن معدل الفقر (معدل الدخل اليومي للشخص أقل من ٢ دولار) قد تضاعف ووصل إلى معدل ٦٤,٩٪ مقارنة بعام ١٩٩٨، وقد تناقص دخل المواطنين نتيجة زيادة نسبة العاطلين عن العمل وتجميد إسرائيل مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك.

١٦- كذلك أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي الزراعية إلى تدمير أشجار الحمضيات المثمرة وأشجار الزيتون والدفيئات الزراعية، وآبار المياه إلى تدني دخل الفلسطينيين العاملين في قطاع الزراعة. لذلك فإن أكثر من ٥٠٪ من المجتمع الفلسطيني يعتمد في توفير قوته على المساعدات الإنسانية من الدول والمؤسسات الشقيقة والصديقة. كما أثر الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية بشكل حاد على الظروف الاجتماعية والأمن الشخصي والعائلي للأفراد، مما أثر بدوره على حالاتهم النفسية وأدى إلى تزايد حالات القلق النفسي والاضطرابات والخوف بين المواطنين.

إغلاق الحدود والمعابر الدولية

١٧- أدت إجراءات إغلاق الحدود والمعابر الدولية إلى تدهور مستوى الواردات من الأردن ومصر وأعاقت هذه الإجراءات الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية، التي تعتبر نقاط العبور الرئيسية للواردات الفلسطينية من خارج إسرائيل، وتسبب ذلك في تأخير وتأجيل تسليم البضائع والأدوية والتطعيمات والمهمات الطبية المتوجهة للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أدت القيود المفروضة على حرية التنقل والاجتياحات العسكرية وتدمير البيوت وخصوصاً في رفح وجنين إلى تدني الظروف المعيشية بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والغذاء والعمل، حيث بات أكثر من ١٠ ٠٠٠ مواطن في مدينة رفح بدون مأوى.

الوضع التغذوي

١٨- مازالت الدراسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبين ازدياد معدلات انتشار سوء التغذية بين الأطفال والسيدات الحوامل، حيث أظهرت دراسة حديثة قامت بها مؤسسات محلية ودولية عن سوء التغذية وفقر الدم بين الأطفال دون سن الخامسة وبين السيدات في عمر الإنجاب النتائج الآتية:

- سوء التغذية الحاد (wasting) ١٠,٢٪.
- نقص الوزن ٢١,٥٪.
- فقر الدم بين الأطفال دون سن الخامسة ٤٤٪.
- فقر الدم بين السيدات ٥٢,٨٪ في قطاع غزة و٤٣,٩٪ في الضفة الغربية.
- إن أكثر من ٥٣٪ من السكان في المخيمات والقرى في فلسطين يعانون من نقص في المواد الغذائية، وقد سجلت أعلى نسبة في منطقة رفح حيث عانى ٧١٪ من السكان من نقص المواد الغذائية.
- بينت المسوحات الصحية أن فقر الدم بين الأطفال الرضع عند عمر ٩ شهور ٦٨,٢٪.
- تعاني ٨٪ من السيدات في عمر الإنجاب من نقص فيتامين A وE و١٩٪ من السيدات تعاني من نقص حامض الفوليك أسيد و١٢٪ من نقص الكالسيوم.

١٩- وما يؤكد تردي الأوضاع الصحية داخل الأراضي الفلسطينية ما صرحت به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأنروا) مؤخراً بأن الوكالة ستضطر إلى وقف برامج الإغاثة العاجلة في الأراضي الفلسطينية إذا لم تلتزم الدول المانحة بدفع المساعدات الطارئة.

٢٠- وفي أبريل ٢٠٠٤، منعت الحكومة الإسرائيلية الأنروا وبعض المنظمات الدولية الأخرى من نقل المساعدات الغذائية إلى قطاع غزة، وعليه، إذا استمرت إسرائيل في هذا الإجراء فإن كثيراً من العائلات الفلسطينية ستعاني من الجوع.

٢١- وبسبب نقص المنح لبرامج الإغاثة الطارئة المقدمة للاجئين الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة وجهت الوكالة نداء عاجلاً تطالب فيه المجتمع الدولي لتقديم معونات بقيمة ٤٩٥ مليون دولار لدعم البرامج العاجلة لإغاثة ١٩ مخيماً بالضفة الغربية وثمانية في قطاع غزة.

الوضع النفسي

٢٢- يعيش الفلسطينيون تحت ضغط نفسي واجتماعي شديدين بسبب استمرار الاضطهاد ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى انتشار الصدمات النفسية التي أصبحت تؤثر على مختلف نواحي حياتهم، بما في ذلك الشعور بعدم الأمان، وخاصة الأطفال الذين يزيد حدة وضعهم المتقلقل الشعور السائد بأنه لم يعد بمقدور أهاليهم ولا معلميهم رعايتهم أو حمايتهم بشكل كامل. فمن الصعب في ظل هذه الظروف أن يشعر الأطفال براحة البال. ويلاحظ الأهالي والمعلمون انتشار أعراض سلوكيات الصدمة بين الأطفال وهي تتراوح بين الكوابيس والتبول اللاإرادي إلى العدوانية الزائدة والنشاط المفرط. وكذلك انخفاض مستوى الانتباه والقدرة على التركيز وهم يفيدون بأن نسبة قليلة من الأطفال قد أصبحت تراودهم الأفكار عن الموت والانتقام. كما أن هناك تراجعاً في مستوى الرعاية التي يحصل عليها الأطفال الفلسطينيون من أهاليهم ومعلميهم، كون أن هؤلاء أنفسهم يعانون من الضغوط والإحباط والكثير منهم يكافحون للتأقلم مع فقدان الدخل وارتفاع مستوى العنف الإسرائيلي. فالأهالي بشكل خاص يشعرون بعدم القدرة على حماية أطفالهم وإعالتهم بالقدر الكافي، ويشعرون أن هذا الأمر يقوض من سلطتهم، كما يواجه المعلمون تحديات تتعلق بصعوبة ظروف العمل منها انخفاض الرواتب والتنقل الطويل والمحفوف بالخطر إلى المدرسة ومنها، وتعطل الدراسة بسبب حظر التجوال والإغلاق. تم تسجيل زيادة كبيرة في عدد الحالات الجديدة للمرضى النفسيين في عيادات الصحة النفسية المجتمعية، وبزيادة ٣٨,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠. لذلك اهتمت وزارة الصحة بتطوير هذه العيادات وتحسين الكادر العامل فيها وزيادة التثقيف الصحي بين مقدمي الخدمات الصحية هذا بالإضافة إلى توفير الأدوية اللازمة للمرضى النفسيين.

الإجراءات الإسرائيلية ضد القطاع الصحي

٢٣- أدت الاعتداءات التي قام بها الجيش الإسرائيلي والاقتحامات المستمرة إلى تدهور الوضع الصحي الفلسطيني، ونقص شديد في الموارد الصحية، وتدهور في الخدمات الصحية الأساسية، والبرامج الصحية الأخرى، بالإضافة إلى تدمير البينة التحتية للخدمات الصحية، وعدم الاستقرار الاقتصادي وفقدان الأمن والأمان. وارتفعت نسبة المرضى الذين لا يمكنهم الوصول للمستشفيات خلال ساعة واحدة من ١٢٪ قبل الانتفاضة إلى ٣٦٪ خلال الانتفاضة. وارتفعت نسبة المرضى الذين لا يمكنهم الوصول إلى مؤسسات الرعاية الأولية خلال ساعة من ٣٪ قبل الانتفاضة إلى ١٢٪ خلال الانتفاضة.

٢٤- لدى إغلاق الحواجز وفرض منع التجوال إلى حدوث حالات الوفاة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث سجل وفاة ١٠٦ مرضى على الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في مختلف مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، حيث قسمت إسرائيل قطاع غزة إلى ٣ مناطق معزولة والضفة الغربية لأكثر من ٤٣ منطقة معزولة.

- استشهد ٣٠ من الطواقم الطبية وجرح ٤٢٨.
- بلغت إعاقات سيارات الإسعاف وتوجيه جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي الشتائم والتنكيل والاعتداء بالضرب أحياناً ضد طواقم سيارات الإسعاف إلى ١٢٩٤ إعاقة.
- تم تسجيل ٢٦٦ اعتداء على سيارات الإسعاف.
- تم تدمير أكثر من ٣٨ سيارة إسعاف بينما تم إلحاق الأذى بأكثر من ١٢٣ سيارة إسعاف.
- سجل أكثر من ٣٤١ اعتداء على المستشفيات داخل الأراضي الفلسطينية.
- أدى هذا الصراع المستمر إلى ارتفاع عدد الولادات المنزلية من ٨,٢٪ قبل الانتفاضة إلى ١٤٪.
- انخفض عدد النساء اللاتي يحظين بالرعاية ما بعد الولادة من ٩٥,٦٪ قبل الانتفاضة إلى ٨٢,٤٪.
- أنجبت ٥٥ سيدة حاملاً على الحواجز العسكرية، ٣٣ طفلاً ماتوا خلال أو بعد الولادة بسبب التأخير على نقاط التفتيش الإسرائيلية.
- ارتفع معدل الوفيات داخل الرحم في المناطق الريفية الفلسطينية بعد سبتمبر ٢٠٠٠ وبزيادة قدرها ٥٠٠٪.

المستشفيات

٢٥- ارتفع معدل العمليات الجراحية الكبرى والمتوسطة التي تم إجراؤها في المستشفيات بنسبة ٣٠,٦٪ كما تحملت أقسام الطوارئ في المستشفيات عبئاً كبيراً واستقبلت وعالجت ٣١٨ ٧٤٩ حالة وبزيادة ٥٢,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠. إن كل ما سبق يؤكد العبء الكبير الذي تحملته المستشفيات الفلسطينية في تقديم الخدمات الصحية وخدمات الطوارئ لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وزيادة عدد الإصابات والشهداء بسبب العنف الإسرائيلي.

٢٦- كما طرأت زيادة كبيرة على خدمات نقل الدم من ٧٩٩ ٢٥ وحدة دم عام ٢٠٠٠ إلى ٧٣٥ ٧١ وحدة دم عام ٢٠٠٣ وبزيادة ١٧٨٪. إن هذا يؤشر إلى حجم الأعباء الكبيرة التي تتحملها المؤسسات الصحية نحو الجرحى والمصابين بسبب عنف الاحتلال الإسرائيلي.

الأمراض المعدية

٢٧- بالرغم من أن وزارة الصحة قد حققت نجاحاً في السيطرة والتحكم بالعديد من الأمراض المعدية حيث لم تسجل أي حالة دفتريا أو شلل أطفال منذ العام ١٩٨٢ - إلا أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي أثرت، وللأسف الشديد، على نظام الرصد الوبائي في فلسطين فأدت إلى ضعف المراقبة والتسجيل والتبليغ. حيث لوحظ ازدياد تدريجي في حالات التهاب السحايا البكتيري من ٩,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٣. كما زاد معدل تسجيل حالات التهاب السحايا الفيروسي من ٢٢,١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في ٢٠٠٣. كذلك أدى تدمير نظام الصرف الصحي بسبب مرور الدبابات الإسرائيلية عليه إلى انتشار العديد من الأمراض المعدية والطفيليات بين السكان بصفة عامة وسكان المخيمات بصفة خاصة.

٢٨- وفي دراسة بين الأطفال الذين ولدوا أثناء فترة الانتفاضة بينت انخفاض معدل التمنيع ضد الحصبة لديهم. إن ضعف حيوية وفاعلية التطعيمات التي تقدم للأطفال يرجع إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وتأثيره السلبي على سلسلة التبريد بالإضافة إلى صعوبة نقل التطعيمات من مخازن وزارة الصحة المركزية إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية في القرى والمخيمات والمناطق النائية حيث يتم نقل هذه التطعيمات أحياناً باستخدام الحمير أو فوق أكتاف المواطنين والعاملين الصحيين. هذا بالإضافة إلى عدم انتظام برنامج التطعيمات بسبب الإغلاقات ومنع التجوال الذي يفرض على المدن والقرى والمخيمات ويصل أحياناً إلى شهور.

٢٩- وقد ترافق نقص مستوى المناعة ضد الحصبة بين هؤلاء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات مع نقص فيتامين A بينهم حيث بينت هذه الدراسة أن ٧٣٪ من هؤلاء الأطفال يعانون من نقص فيتامين A، ٢٣٪ منهم يعانون من نقص شديد من هذا الفيتامين. وهذا قد يؤدي إلى مضاعفات صحية وزيادة المراضة والوفيات بين الأطفال بصفة عامة وبين الأطفال المصابين بالحصبة بصفة خاصة.

٣٠- ورغم أنه قد سجل نجاح مقبول في الوقاية والحد من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان خاصة بعد أن طبق مشروع مقاومة الحمى المالطية بالتعاون بين وزارة الصحة ووزارة الزراعة والمؤسسات الدولية، حيث تناقص معدل انتشار هذا المرض في فلسطين إلى ٣,١١٪ في عام ٢٠٠١، إلا أن برنامج تطعيم الحيوانات ضد هذا المرض قد استمر بالتوقف نتيجة إجراءات القوات الإسرائيلية وانتشار الحواجز العسكرية وصعوبة التنقل من المدن إلى القرى المحيطة.

٣١- كما تزايدت حالات اللايشمانيا في محافظات جنين ونابلس وأريحا في الضفة الغربية نتيجة توقف حملة مقاومة الحشرات الناقلة لهذا المرض.

٣٢- إن استمرار الأوضاع الراهنة يهدد بعودة انتشار الأمراض المعدية والمشتركة والمستجدة بين الأطفال الفلسطينيين مما قد يشكل تهديداً لكل أطفال المنطقة، حيث إن الأمراض المعدية لا تعترف بالحدود والحواجز.

خاتمة

٣٣- تستنكر وزارة الصحة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه الأفعال غير المقبولة والتي تجلت تداعياتها المتعلقة بالصحة والأمن الإنساني بارتفاع هائل في أعداد الوفيات والجرحى، وحالات العجز وبمزيد من إضعاف البنية التحتية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. إننا

في وزارة الصحة نطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتحترم وتنفذ بنود القانون الدولي المتفق عليها عالمياً، ولاسيما في جوانبها الإنسانية، وكذلك تطبيق بنود اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب. كما أنه لابد من العمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تخفيف الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يعانيها الشعب الفلسطيني. لذلك نطالب المجتمع الدولي بالضغط مجدداً على حكومة إسرائيل حتى توقف عرقلة مرور فرق الطوارئ الطبية وسيارات الإسعاف ومنعها من نقل الجرحى ومعالجتهم.

٣٤- كما نطالب المجتمع الدولي بالضغط مجدداً على الحكومة الإسرائيلية لوقف بناء سور الضم والفصل الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية لما يشكله من تهديد لحياة وصحة المواطنين ويمنع التواصل بين أبناء المجتمع الفلسطيني الواحد، وكذلك وقف سياسة العزل العنصري التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية ضد المناطق الفلسطينية من خلال بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٣٥- إن تحقيق العدالة في الحصول على الخدمات الصحية وسائر الخدمات الاجتماعية هو جوهر الأمن الإنساني، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان التي يجب توفيرها لجميع الناس بما يحفظ كرامتهم ويضمن احترام إنسانيتهم.

= = =